القطاعات الاقتصادية في دولة قطر حسب تعداد٢٠١٠ *

المدرس المساعد الأستاذ المساعد الدكتور
شكرية عبد الله كريم صادق جعفر ابراهيم
كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة البصرة

الخلاصة

تسيطر العمالة الوافدة إلى دولة قطر على مجمل القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الخاص ،لهذا يهدف البحث إلى تحديد العلاقة بين القطاعات الاقتصادية في دولة قطر بالاعتماد على بيانات تعداد (٢٠١٠) وبيان الأسباب التي دعت إلى تركز العمالة الوطنية في القطاع الحكومي ومنها المزايا المادية والأمان الوظيفي في حين تركزت العمالة الوافدة في القطاع الخاص الذي يفضل العمالة الأقل كلفة والأكثر انضباطا ، وبيان تفاوت نسب العمالة بين البلديات وتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية من الأسباب الرئيسة التي أدت الى تباين توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية وحسب البلديات في دولة قطر.

المقدمة

إن سيطرة العمالة الوافدة الى دولة قطر على مجمل القطاعات الاقتصادية قد مكن العمالة الوطنية من التركز في مجال الخدمات ولاسيما في القطاع الحكومي بعد إن وفرت الدولة فرصاً لمواطنيها في الوظائف الإدارية والمكتبية كلاً على وفق مستواه العلمي وخبرته وإن طبيعة العمالة المواطنة تفضل الأعمال المكتبية المتركزة في القطاعات الحكومية نتيجة قلة خبراتها في مجال الأعمال المهنية الأخرى كالتشييد والبناء والتجارة والصناعة . في حين يشمل القطاع الخاص الأكثرية الساحقة من العمالة غير القطرية .

هدف البحث: يهدف البحث الى تحديد العلاقة بين القطاعات الاقتصادية في دولة قطر عام ٢٠١٠

مشكلة البحث: ما أسباب تركز القوى العاملة القطرية في القطاع الحكومي والعمالة الوافدة في القطاع الخاص.

فرضية البحث : افترض البحث إن هناك تبايناً واضحاً في توزيع القوى العاملة على مجمل القطاعات الاقتصادية في دولة قطر ولاسيما في القطاع الحكومي والخاص للامتيازات التي تقدمها الدولة لموظفيها العاملين في القطاع الحكومي .

منهجية البحث: اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي إضافة الى إتباع البيانات والخرائط في تحليل الجداول .

أولا: توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية

يبدو من الجدول (١) والشكل (١) عدة حقائق يمكن إيجازها بالآتي :

جدول (١)

التوزيع النسبي للقوى العاملة في دولة قطر حسب النوع والجنسية والقطاع عام(٢٠١٠)

الجنسية / القطاع	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
حكومي	٧٠.٩	٧٧.٢	٧٣.١	٣.٦	٥.٥	٣.٨	٦.٣	١٧.٢	٧.٦
شركة	١٤.٢	١١.٤	١٣.٢	٢.٤	٦	٢.٨	٢.٩	٦.٩	٣.٤
مختلط	٦.٦	٣.٩	٥.٧	٣.٢	٤	٣.٣	٣.٤	٤	٣.٤
خاص	٨.١	٧.٣	٧.٨	٨٦.٢	١٨.٥	٧٨.٩	٨٢.٩	١٦.٧	٧٥
دبلوماسي دولي إقليمي/ غير إقليمي	٠.١	٠.٢	٠.١	٠.١	٠.٣	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٢
منزلي	٠.١	٠	٠.١	٤.٥	٦٥.٧	١١	٤.٣	٥٥	١٠.٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على : ملحق (١) .

شكل (١)

التوزيع النسبي للقوى العاملة في دولة قطر حسب النوع والجنسية والقطاع عام (٢٠١٠)

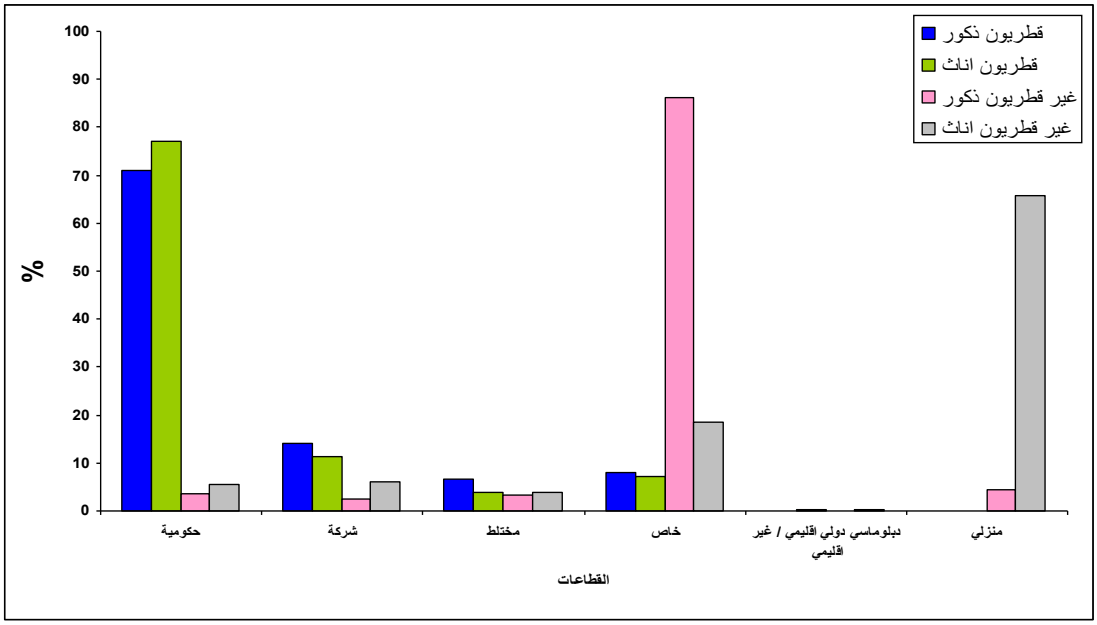

المصدر : جدول (١) .

- يستوعب القطاع الخاص (٧٥٪) من مجموع القوى العاملة في دولة قطر عام ٢٠١٠ ونحو (٧٨,٩٪) من قوة العمل غير القطرية في حين لا يعمل في هذا القطاع سوى (٧,٨٪) من قوة العمل القطرية * .

إن عزوف القطريين عن العمل في القطاع الخاص مسألة ذات بعدين الأول يتعلق بطبيعة هذا القطاع الذي يفضل العمالة الأقل كلفة والأكثر انضباطاً . والثاني يتعلق بالقطاع العام الذي يقدم لعامليه مزايا مادية أفضل وأماناً وظيفياً أعلى[١] .

ومن الأسباب الأخرى لتردد المواطنين في العمل في القطاع الخاص هي ظروف العمل غير الملائمة التي تسود القطاع الخاص ، وذلك لان سيطرة العمالة الوافدة على جميع مواقع العمل في هذا القطاع تشكل معوقاً ثقافياً ومشكلات ذات علاقة بالعمل نفسه أمام العمالة الوطنية إضافة إلى إجادتها اللغة الانكليزية . كذلك الأفكار الانطباعية عن القطاع الخاص، ومما لاشك فيه إن نظام التعليم له دور مهم في تغيير هذه المفاهيم و المواقف لدى المواطنين . ولهذا الجانب عنصران رئيسان الأول يتمثل في تغيير المفاهيم والتوقعات اتجاه العمل في القطاع الخاص عموماً وعلى نحو أكثر تحديداً والثاني يتمثل في تغيير المواقف اتجاه المهارات والمهن الفنية. وتهدف استراتيجية التنمية الوطنية إلى زيادة نسبة القطريين في القطاع الخاص إلى (١٥٪) من إجمالي القوى العاملة القطرية بحلول عام ٢٠١٦[٢] ويمكن تحقيق ذلك من خلال إصلاحات متنوعة منها :

١. تشجيع المبادرات والدراسات لدعم الابتكارات .
٢. إزالة العوائق أمام عمل المرأة في القطاع الخاص .
٣. تقليص الفوارق في الرواتب والامتيازات بين القطاع العام والخاص[٣] .

- يعمل في القطاع الحكومي حوالي (٧,٦٪) من مجموع القوى العاملة في دولة قطر ، وان حوالي (٧٣,١٪) من العمالة القطرية تعمل في هذا القطاع في حين لا تتجاوز نسبة العمالة الوافدة في القطاع ذاته(٣,٨٪) وتتسم الوظيفة الحكومية بعدة سمات تجعل المواطن شغوفاً بالحصول عليها الى الحد الذي تجعله ينتظر مدة معينة من الزمن بلا عمل وتتمثل هذه السمات في :

١-الاستقرار الوظيفي للموظف الحكومي فمعظم العمالة القطرية تعمل بصورة دائمة في القطاع الحكومي

٢-ساعات العمل : بلغ متوسط ساعات العمل في القطاع الحكومي ٣٩ ساعة في الأسبوع في حين كانت ٥٣ ساعة في الأسبوع في القطاع الخاص فهناك(١٤,٧٪) من الذكور غير الراغبين بالعمل في القطاع الخاص وان (٨٥,٣٪) من الإناث القطريات غير الراغبات في العمل في القطاع الخاص[٤] .

٣-أجور العمل: بلغ متوسط الأجر الشهري للعاملين القطريين في القطاع الحكومي (٢٠٧٢١) ريال قطري للذكور و (١٥٣١٣) ريال قطري للإناث في حين بلغ (٥٥٨٨) ريال قطري للذكور الوافدين و (٣٦٣٤) ريال قطري للإناث الوافدات ، وكما هو مبين في الجدول (٢) والشكل (٢) .

جدول (٢)

متوسط الأجر الشهري (ريال قطري) وساعات العمل في الأسبوع للقوى العاملة في دولة قطر حسب النوع والجنسية عام ٢٠١٠

الجنسية / البيانات	القطريون		غير القطريين	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
متوسط ساعات العمل	٣٩	٣٨	٥٣	٥٦
متوسط الأجر الشهري	٢٠٧٢١	١٥٣١٣	٥٥٨٨	٣٦٣٤

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على: دولة قطر ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح القوى العاملة

بالعينة ٢٠١١ ص١٤ .

وعلى مستوى النوع تفضل الإناث ولاسيما القطريات منهن العمل في الدوائر الحكومية حيث يستوعب هذا القطاع نحو (٧٧,٢٪) من قوة العمل النسائية القطرية في حين بلغت نسبة الذكور القطريين (٧٠,٩٪) في القطاع ذاته .أما العمالة الوافدة فقد بلغت نسبة الذكور (٣,٦٪) والإناث (٥,٥٪) .

شكل (٢)

متوسط الأجر الشهري (ريال قطري) وساعات العمل بالأسبوع للقوى العاملة في دولة قطر حسب النوع والجنسية عام ٢٠١٠

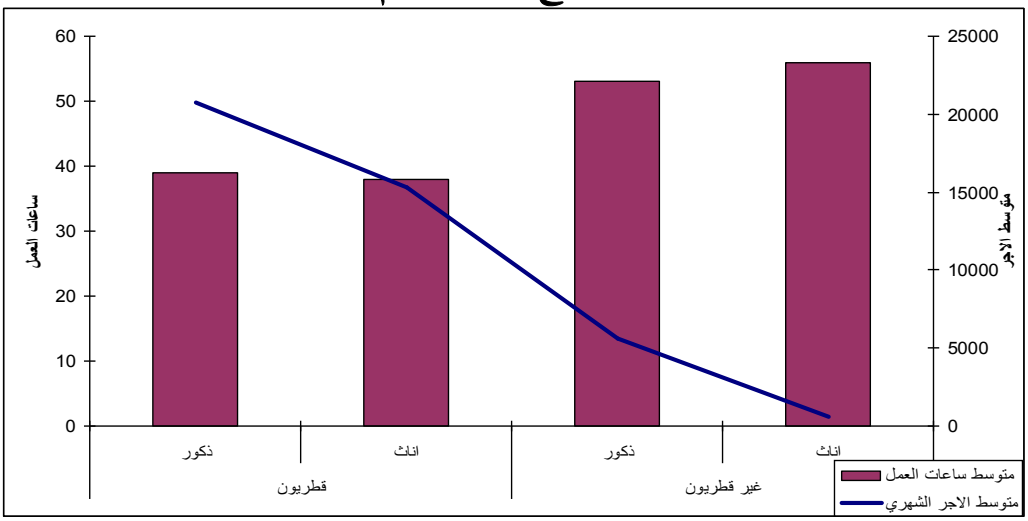

المصدر : جدول (٢)

- بلغت نسبة العمالة في القطاع العام (المؤسسات والشركات الحكومية) (٣,٤٪) ونحو (١٣,٢٪) من العمالة القطرية تعمل في هذا القطاع أي نحو (٨٦,٣٪) من قوة العمل القطرية وتتركز في الإدارة والشركات

الحكومية . أما العمالة الوافدة فلا يعمل سوى (٢,٨٪) في الشركات الحكومية أي نحو (٦,٦٪) منهم تعمل في القطاعين المذكورين .

إن انخفاض نسبة العمالة الوافدة في القطاع الحكومي ناتجة عن زيادة الطلب عليها في القطاع الخاص وقطاع العمالة المنزلية بشكل أساس ولعل أهم العوامل الرئيسة المحددة لاختيارهم هو الانخفاض النسبي لأجور العمالة الوافدة ولا سيما غير الماهرة منها .

- بلغت نسبة العمالة في القطاع المنزلي (١٠,٤٪) ويتركز أكثر من نصف العمالة الأنثوية في دولة قطر في هذا القطاع بنسبة (٥٥٪) ونحو (٦٥,٧٪) من العمالة الأنثوية الوافدة تعمل في هذا القطاع كخادمات أو مربيات.
- يعد القطاع المختلط قطاعاً ثانوياً من حيث استيعاب القوى العاملة ، إذ يشكل العاملون فيه (٣,٤٪) من مجموع القوى العاملة في دولة قطر وقد بلغت نسبة العمالة القطرية في هذا القطاع (٥,٧٪) وكانت نسبة الذكور القطريين في هذا القطاع (٦,٦٪) والإناث (٣,٩٪) في حين بلغت هذه النسبة (٣,٣٪) للعمالة الوافدة وبنسبة (٣,٢٪) للذكور و (٤٪) للإناث .

وبهذا أصبحت عملية إحلال العمالة المواطنة محل العمالة الوافدة في القطاع الخاص والمختلط أمراً يصعب تحقيقه في المستقبل القريب خاصة ولعل ظاهرة البطالة المقنعة هي النتيجة الطبيعية لسياسة التوظيف الحكومي التي تعمل على إهدار قوة العمل المواطنة . إضافة إلى زيادة الاعتماد على العمالة الهامشية .

ثانياً:التوزيع الجغرافي للقوى العاملة حسب القطاعات

تتباين القوى العاملة في دولة قطر حسب البلديات وذلك اعتماداً على حجم السكان أولاً وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية ثانياً،ومن ملاحظة بيانات الجداول (٣) ، (٤) ، (٥) والخرائط (١) ، (٢) (٣) ، تظهر الحقائق الآتية :

- تتميز بلدية الدوحة بارتفاع نسبة العمالة في القطاع الخاص بنسبة (٩٣,٤٪) ، في حين لا تتجاوز نسبتهم في بقية القطاعات (٧٪) ، وذلك لزيادة سكانها أولاً الذي يبلغ (٧٩٦٩٤٧)[٥] نسمة وبنسبة(٤٦٪) من إجمالي السكان فيها بحسب بيانات تعداد٢٠١٠ ، ولكونها المركز التجاري والثقافي والاقتصادي في البلاد ولكثرة عدد المنشآت التي تستقطب الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة فقد بلغ عددها (١٧٩٩٣)منشأة[٦] وقد تركزت العمالة القطرية في القطاع الحكومي بنسبة (٤٦,٩٪) في حين بلغت (٣٢,٩٪) في القطاع الخاص ، أما العمالة الوافدة فقد تركزت بشكل واضح في القطاع الخاص بنسبة (٩٤,٤٪) .
- ترتفع نسبة العمالة في القطاع الخاص في بلدية الريان بنسبة (٨٩,٦٪) لوجود أكبر حقل بحري معروف في العالم للغاز غير المصاحب في حقول دخان [٧] وكثرة عدد المنشآت فيها والتي يبلغ عددها (٨٧٧٠)[٨]

جدول (٣)

التوزيع النسبي للقوى العاملة في دولة قطر حسب البلدية والقطاع عام (٢٠١٠)

القطاع / البلدية	عام / مؤسسة حكومية	مختلط	خاص	غير ربحي	المجموع ٪
الدوحة	٣,٦	٢,٩	٩٣,٤	٠,١	١٠٠
الريان	٨,٥	١,٨	٨٩,٦	٠,١	١٠٠
الوكرة	٥,٢	١٩,٨	٧٤,٩	٠,١	١٠٠
أم صلال	٠,٧	٣,٤	٩٥,٨	٠,١	١٠٠
الخور	١,٣	٠,٩	٩٧,٨	٠	١٠٠
الشمال	٠,٥	٦,٤	٩٣,١	٠	١٠٠
الضعائن	٠,١	٠	٩٩,٩	٠	١٠٠

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على : دولة قطر ، جهاز الإحصاء ، التعداد العام للسكان والمنشآت ٢٠١٠ ، جدول (١٠ – ١٣) .

وقد شكلت نسبة العمالة القطرية حوالي (٦٧,٥٪) في القطاع الحكومي و (٢٤,٥٪) في القطاع الخاص، في حين شكلت نسبة العمالة الوافدة في القطاع الخاص (٩١,٣٪) .

حققت بلدية الوكرة أقل نسبة للعاملين في القطاع الخاص بنسبة بلغت (٧٤,٩٪) ، كما تميزت بارتفاع نسبة العاملين في القطاع المختلط بنسبة (١٩,٨٪) من مجموع القوة العاملة في دولة قطر والسبب في تركز العمالة يرجع إلى دمجها مع بلدية (مسيعيد)الصناعية ولوجود اكبر مصنع للألمنيوم في العالم في تلك البلدية إضافة إلى وجود مصانع الحديد والصلب وتسييل الغاز الطبيعي والكيمياويات ، كما يوجد فيها ميناء مهم لتصدير النفط وميناء تجاري[٩]. وهي قطاعات حكومية مما أدى الى ارتفاع نسبة العمالة فيها وبنسبة (٦١,٦٪) من جملة العمالة القطرية في القطاع المختلط في حين بلغت نسبة العمالة القطرية في القطاع الحكومي (٣٢٪) ، إلا أن العمالة الوافدة تركزت في القطاع الخاص بنسبة (٧٨,١٪) والقطاع المختلط بنسبة (١٧,٩٪) .

جدول (٤) التوزيع النسبي للقوى العاملة القطرية حسب البلدية والقطاع عام (٢٠١٠)

القطاع / البلدية	عام / مؤسسة حكومية	مختلط	خاص	غير ربحي	المجموع
الدوحة	٤٦.٩	١٩.٥	٣٢.٩	٠.٧	١٠٠
الريان	٦٧.٥	٧.٩	٢٤.٥	٠.١	١٠٠
الوكرة	٣٢	٦١.٦	٦.١	٠.٣	١٠٠
أم صلال	٩.٧	٤٤.١	٤٦.٢	٠	١٠٠
الخور	٣٦.٧	٢٢.٩	٣٩.٨	٠.٦	١٠٠
الشمال	١.١	٩١.٣	٧.٦	٠	١٠٠
الضعائن	صفر	صفر	١٠٠	٠	١٠٠

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :

دولة قطر ، جهاز الإحصاء ، التعداد العام للسكان والمنشآت ٢٠١٠ ، جدول (١٠ – ١٣) .

- أما بلدية أم صلال فقد ارتفعت نسبة العمالة في القطاع الخاص بنسبة (٩٥,٨٪) . كما ترتفع نسبة العمالة القطرية في القطاع الخاص بنسبة (٤٦,٢٪) و (٤٤,١٪) في القطاع المختلط فمعظمهم يعملون في التجارة في حين ترتفع نسبة العمالة الوافدة في القطاع الخاص بنسبة (٩٧,٢٪) .
- ارتفعت نسبة العمالة في بلدية الخور في القطاع الخاص بنسبة (٩٧,٨٪) ،وذلك لكثرة المشاريع الضخمة لإسالة الغاز في رأس لفان وغيرها من المشاريع النفطية وما يرتبط بها من مشاريع الطرق والمنشآت وغيرها من البني التحتية[١٠] . إضافة إلى ضم بلدية الغويرية إلى بلدية الخور مما أدى الى زيادة أعداد القوى العاملة في تلك البلدية . وقد بلغت نسبة العمالة القطرية في القطاع الخاص الى(٣٩,٨٪) في حين شكلت نسبة العمالة الوافدة العاملة في القطاع الخاص(٩٨٪) .

جدول (٥) التوزيع النسبي للقوى العاملة غير القطرية بحسب البلدية والقطاع عام (٢٠١٠)

القطاع / البلدية	عام / مؤسسة حكومية	مختلط	خاص	غير ربحي	المجموع ٪
الدوحة	٢.٩	٢.٦	٩٤.٤	٠.١	١٠٠
الريان	٦.٩	١.٧	٩١.٣	٠.١	١٠٠
الوكرة	٤	١٧.٩	٧٨.١	٠	١٠٠
أم صلال	٠.٥	٢.٢	٩٧.٢	٠.١	١٠٠
الخور	١.٢	٠.٨	٩٨	٠	١٠٠
الشمال	٠.٥	٢.٩	٩٦.٦	٠	١٠٠
الضعائن	٠.١	٠	٩٩.٩	٠	١٠٠

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :

دولة قطر ، التعداد العام للسكان و المنشآت ٢٠١٠ ، جدول (١٠ – ١٣) .

خريطة - 1
التوزيع النسبي للقوى العاملة في دولة قطر حسب البلدية والقطاع عام ٢٠١٠

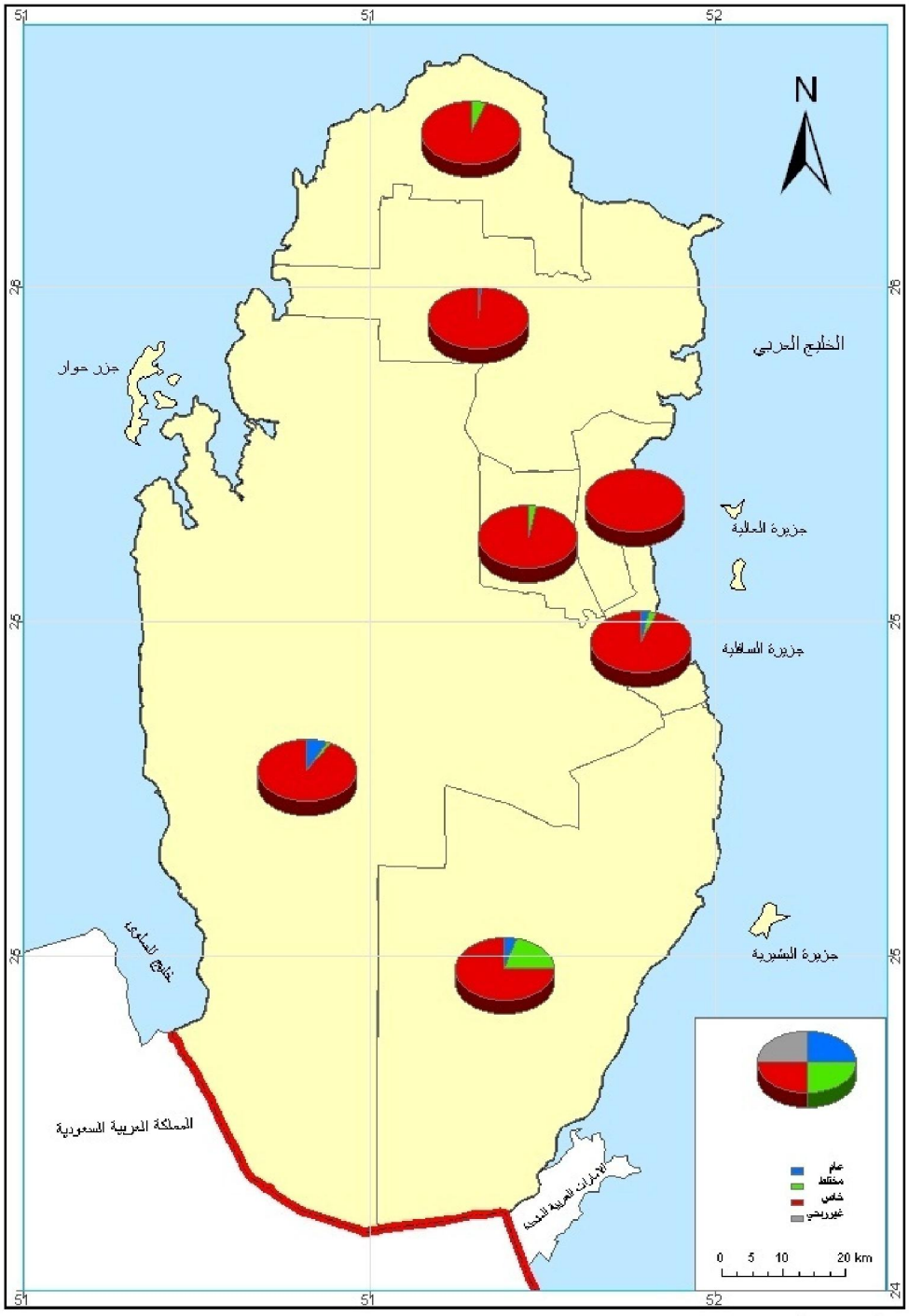

المصدر : جدول - 3

خريطة -2
التوزيع النسبي للقوى العاملة القطرية حسب البلدية والقطاع عام ٢٠١٠

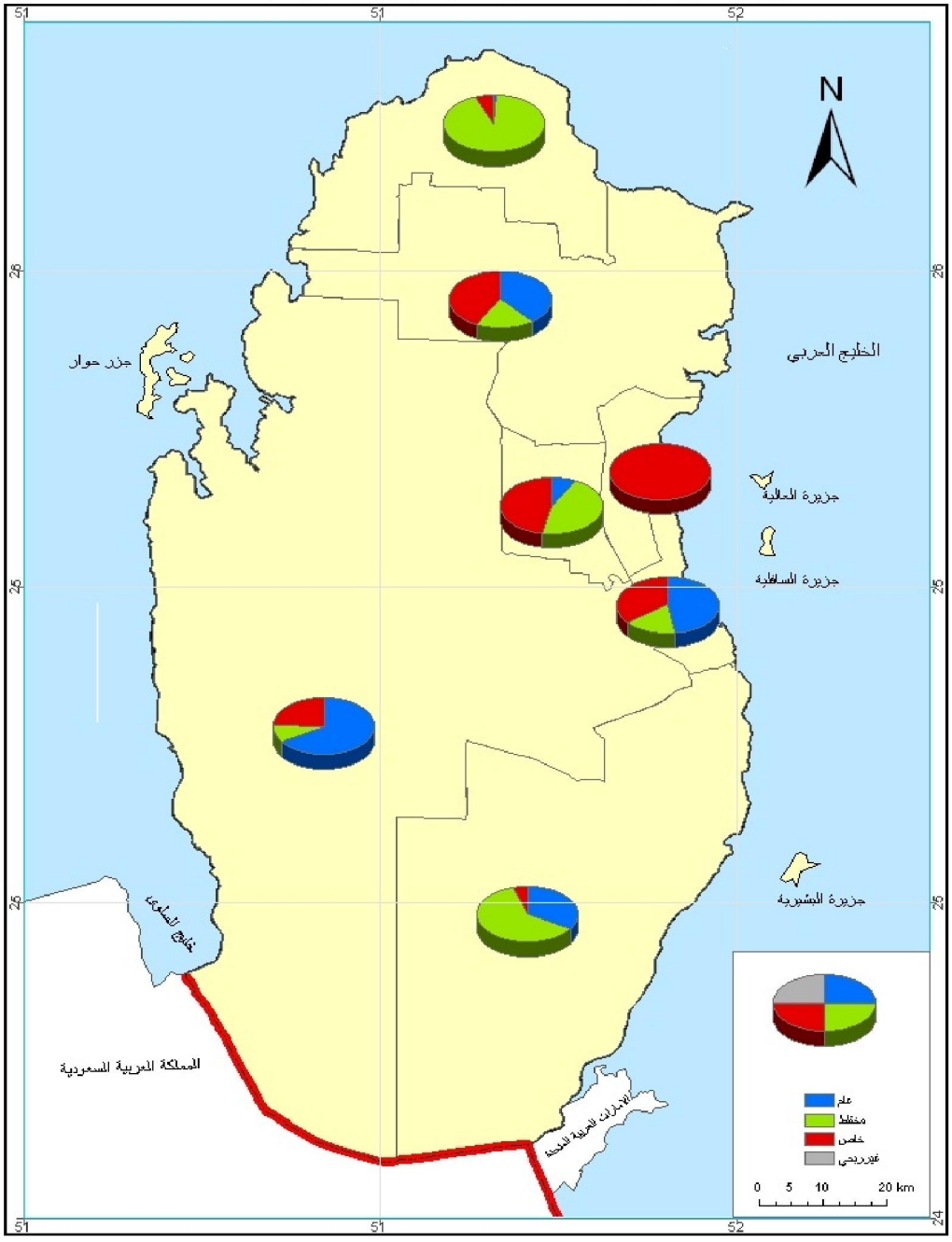

المصدر : جدول 4

خريطة - 3
التوزيع النسبي للقوى العاملة غير القطرية حسب البلدية والقطاع عام ٢٠١٠

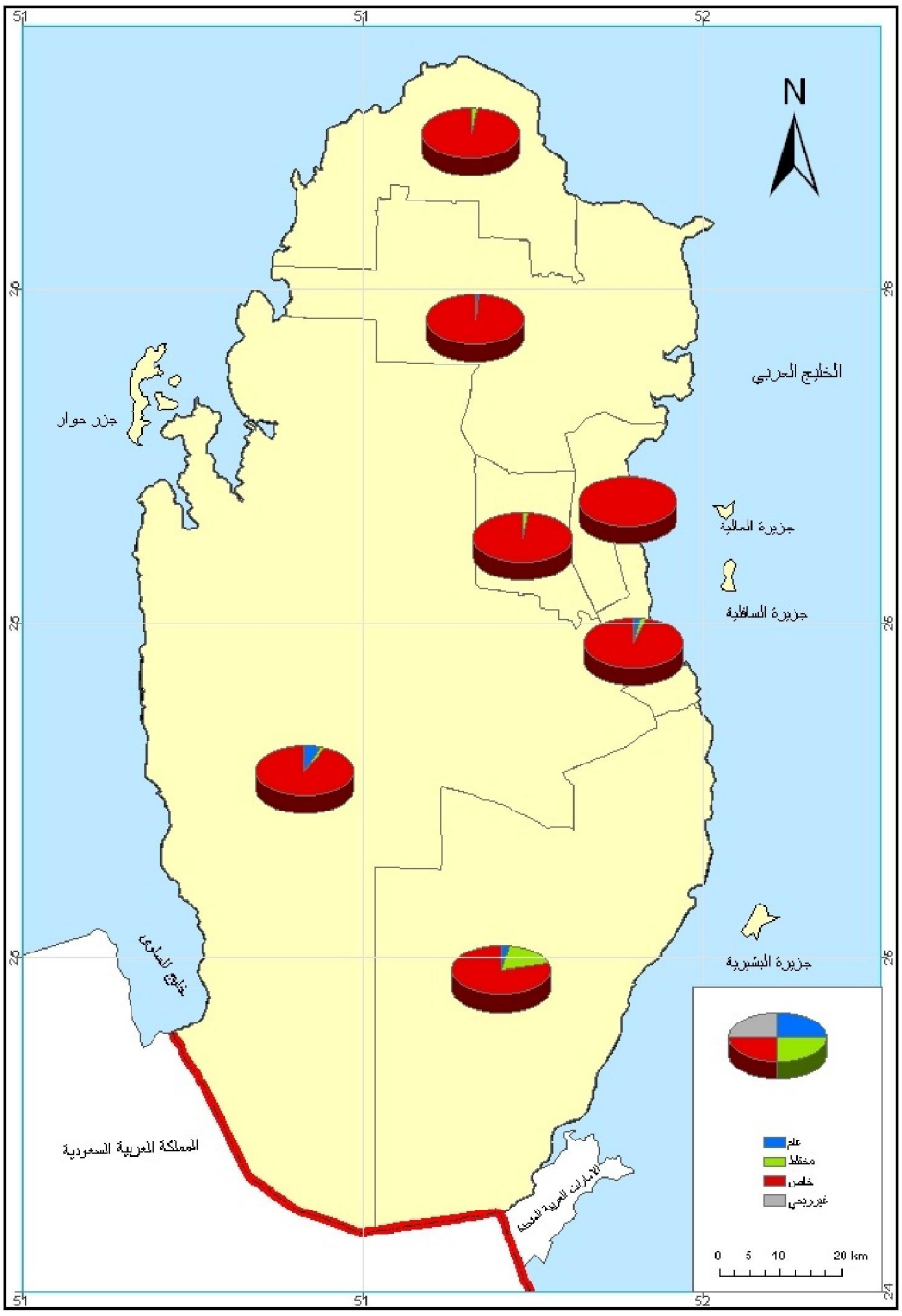

المصدر : جدول - 5

- شكلت نسبة العمالة في القطاع الخاص في بلدية الشمال (٩٣,١٪) من جملة العمالة في دولة قطر ، في حين بلغت نسبة العمالة في القطاعين الحكومي والمختلط (٠,٦٪) ، (٦,٤٪) لكل منهما على التوالي ، في حين ارتفعت نسبة العمالة القطرية في القطاع المختلط بنسبة (٩١,٣٪) و (٩٦,٦٪) للعمالة الوافدة في القطاع الخاص .
- ارتفعت نسبة العمالة في القطاع الخاص في بلدية الضعائن بنسبة (٩٩,٩٪) لقلة عدد المنشآت فيها والبالغ عددها (١٦٨) منشأة[11] وقد بلغت نسبة العمالة القطرية العاملة في هذا القطاع (١٠٠٪) كونها بلدية تقطنها عوائل قطرية تعمل في التجارة في حين بلغت نسبة العمالة الوافدة (٩٩,٩٪)

لذا نلاحظ سيطرة الوافدين في معظم البلديات على القطاع الخاص في حين تركزت العمالة القطرية في القطاع الحكومي عدا بلديتي الشمال والضعائن فقد تركزت العمالة القطرية في القطاعين المختلط للأولى والخاص للثانية . إن تفاوت هذه النسب بين البلديات يعود الى طبيعة ووظيفة بعض البلديات التي تمثل مناطق سكن لعائلات مواطنة لا ينخرط كثير من سكانها في الأنشطة الاقتصادية كما في بلديتي أم صلال والضعائن والشمال .

الاستنتاجات

١- إن (٨٦,٣٪) من القطريين النشطين اقتصادياً يعملون في الإدارة الحكومية أو الشركات والمؤسسات الحكومية ، في حين يعمل (٥,٧٪) منهم في القطاع المختلط و (٧,٨٪) في القطاع الخاص وان التركز في القطاع الحكومي أكثر بالنسبة للإناث ، إذ تعمل (٨٨,٦٪) من القطريات النشطات اقتصادياً في الإدارة الحكومية والمؤسسات الحكومية لاسيما في الإدارة الحكومية العامة بنسبة (٤٧,٩٪) ثم التعليم (٢٦,٤٪) والصحة (٩,١٪) في حين يعمل في القطاعيين الخاص والمختلط (١١,٢٪) من مجموع النشاطات اقتصادياً.

٢- إن الوضع الحالي لقوة العمل القطرية يدل على النظرة السلبية السائدة بين القطريين نحو العمل في الصناعة او المهن المختلفة والاتجاه الطاغي نحو الأعمال الإدارية والكتابية .

٣- ارتفاع نسبة العمالة في القطاع الخاص في بلدية الضعائن بنسبة (٩٩,٨٪) في حين ارتفعت العمالة القطرية في القطاع الحكومي في بلدية الريان بنسبة (٦٧,٥٪) والعمالة الوافدة كان تركزها واضحاً في القطاع الخاص في بلدية الضعائن بنسبة (٩٩,٩٪) .

التوصيات

١. المساهمة في إعانات اجور أصحاب الأعمال في القطاع الخاص وذلك عند تشغيلهم للعمالة الوطنية في مهن محددة ولمدة محددة ، وتكون المساهمات بالقدر الذي يتحقق معها تساوي الأجور في المهن بين القطاعين العام والخاص بهدف تخفيض تكلفة العمالة الوطنية وارتفاع معدلات توطينهم.
٢. النظر في رفع تكلفة العامل الوافد على صاحب العمل الى القدر الذي يتقارب منه الأجر الفعلي للعامل مع ذلك للعامل المواطن من خلال رسوم الاستقدام أو الضرائب على الأجور . وهنا يجب أن تفرق الدولة عند تحديدها مستويات الرسوم المناسبة بين مجالات التوظيف المختلفة مثلاً تكون الرسوم

أو الضرائب المفروضة على العمالة الوافدة مرتفعة نسبياً في المهن التي تتناسب متطلباتها المهارية مع إمكانات العامل المواطن الحالية والمتوقعة والعكس صحيح ، ونظراً لأن من يتحمل عبء هذه الرسوم هو صاحب العمل الأمر الذي ينعكس على خفض ربحيته واتجاهه نحو توظيف العمالة له يكون لزاماً على الدولة شرط ان تراعي في تحديدها الرسوم لكل الأنشطة الاقتصادية التي تحقق أهداف التنمية في دولة قطر وتنويع مصادر الدخل مما يؤدي الى ارتفاع الأجور وانخفاض الطلب على العمالة الوافدة .

٣. اتخاذ إجراءات صارمة للتحكم في حجم العمالة الوافدة الى دولة قطر والقضاء على ظاهرة التستر تمثل الاداة الرئيسة للتحكم في حجم العمالة الوافدة الى دولة قطر وتركيبتها بتأشيرة الدخول للعمل وتصريح العمل ، اذ من خلال هذه الأداة تتحكم دولة قطر في حجم العمالة الوافدة من حيث النوع ودرجة المهارة .

٤. العمل على تبني الأسلوب التكنولوجي المكثف لرأس المال في تنفيذ اغلب المشاريع الانمائية في الدولة ، لأن ذلك يشكل مدخلاً مهماً للحد من استقدام العمالة الوافدة لاسيما غير الماهرة .

٥. ضبط تدفق العمالة الوافدة مع التركيز على العمالة الخليجية والعربية لوجود التجانس (اللغة والثقافة) وتسهيل انتقال العمالة الوطنية بين دول مجلس التعاون الخليجي للحد من ظاهرة البطالة .

Abstract

Expats control all the sectors of life in the State of Qatar. The paper tries to make correlation between the different economic sectors according to the population counting of 2010. It tries to show why domestic labour is found heavily in the state sectors. This is due to the economic security and the fiscal privilege. The expats are found in the public sector which prefer the less demanding labour with strong discipline. The economic and social variations are among the factors behind such variation in the distribution.

ملحق (١)

التوزيع العددي للقوى العاملة في دولة قطر بحسب النوع والجنسية والقطاع عام ٢٠١٠

الجنسية / القطاع	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
ادارة حكومية	٣٢٧٣٧	١٩٢٢٢	٥١٩٥٩	٣٨٠٥٠	٧٠٦٢	٤٥١١٢	٧٠٧٨٧	٢٦٢٨٤	٩٧٠٧١
مؤسسة/شركة	٦٥٥٩	٢٨٤٥	٩٤٠٤	٢٥٧٦٥	٧٦٨٢	٣٣٤٤٧	٣٢٣٢٤	١٠٥٢٧	٤٢٨٥١
مختلط	٣٠٣٣	٩٧٥	٤٠٠٨	٣٤٣١٦	٥١١٥	٣٩٤٣١	٣٧٣٤٩	٦٠٩٠	٤٣٤٣٩
خاص	٣٧٤٦	١٨١٥	٥٥٦١	٩٢٢٩٠٩	٢٣٧٥٩	٩٤٦٦٦٨	٩٢٦٦٥٥	٢٥٥٧٤	٩٥٢٢٢٩
دبلوماسي دولي اقليمي غير اقليمي	٣٨	٤٦	٨٤	١٦٩٦	٣٥٢	٢٠٤٨	١٧٣٤	٣٩٨	٢١٣٢
منزلي	٥٥	٥	٦٠	٤٨٢٣٧	٨٤١٦٤	١٣٢٤٠١	٤٨٢٩٢	٨٤١٦٩	١٣٢٤٦١
المجموع	٤٦١٦٨	٢٤٩٠٨	٧١٠٧٦	١٠٧٠٩٧٣	١٢٨١٣٤	١١٩٩١٠٧	١١١٧١٤١	١٥٣٠٤٢	١٢٧٠١٨٣

هوامش البحث

١. بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة التركيب الاقتصادي لسكان دولة قطر حسب تعداد،٢٠١٠ دراسة في جغرافية السكان للطالبة شكرية عبدا لله كريم بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور صادق جعفر إبراهيم ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، عام ٢٠١٣.

٢. بلغت نسبة العمالة الوطنية في سلطنة عمان في القطاع الخاص (١٥,٥٪) في حين بلغت نسبة العمالة الوافدة في القطاع ذاته (٨٤,٥٪) .

٣. ينظر الى: سلطنة عمان وزارة القوى العاملة ، النشرة الشهرية لمؤشرات القوى العاملة الوطنية والوافدة بالقطاع الخاص،

٤. نوره يوسف الكواري ،محددات التركيبة السكانية في دولة قطر . (الواقع ومقترحات التطور في ضوء الإستراتيجية السكانية لدول الخليج العربي،مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الدوحة، ٢٠٠٤،ص٥ .

٥. قطر ، نظرة اقتصادية ، نظرية عامه على الدولة والتوزيع الجغرافي ، ٢٠١١ ، ص٧ .

٦. نور زاد عبد الرحمن إلهيتي ، الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دولة قطر ، اللجنة الدائمة للسكان ، سلسلة دراسات سكانية الطبعة الأولى ، مايس ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٥

٧. دولة قطر الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح القوى العاملة بالعينة ،٢٠١١ ، جدول (١٦) .

٨. قطر ، نظرة اقتصادية ، نظرية عامه على الدولة والتوزيع الجغرافي ، ٢٠١١ ، ص٧ .

٩. نور زاد عبد الرحمن إلهيتي ، الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دولة قطر ، اللجنة الدائمة للسكان ، سلسلة دراسات سكانية الطبعة الأولى ، مايس ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٥

١٠. دولة قطر الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح القوى العاملة بالعينة ،٢٠١١ ، جدول (١٦) .

١١. دولة قطر، جهاز الإحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن،٢٠١٠،جدول(٤).

١٢. دولة قطر، جهاز الإحصاء ، التعداد العام للسكان والمنشآت،٢٠١٠،جدول(١٠-٦).

١٣. منظمة الخليج العربي للاستثمارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي ، الدوحة ، ١٩٩٥ .

١٤. دولة قطر، جهاز الإحصاء ، التعداد العام للسكان والمنشآت،٢٠١٠،جدول(١٠-٦).

قائمة المصادر و المراجع

١. دولة قطر، جهاز الإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن،٢٠١٠.

٢. دولة قطر، جهاز الإحصاء ،التعداد العام للسكان والمنشآت،٢٠١٠.

٣. دولة قطر ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح القوى العاملة بالعينة ٢٠١١.

٤. دولة قطر ، اللجنة الدائمة للسكان ، السياسة السكانية لدولة قطر ، الدوحة ، ٢٠٠٩ .

٥. دولة قطر ، وزارة الخارجية . www/mofagov .qa/detaitscfmld.

٦. سلطنة عمان وزارة القوى العاملة ، النشرة الشهرية لمؤشرات القوى العاملة الوطنية والوافدة بالقطاع الخاص،٢٠١٠.

٧. قطر ، نظرة اقتصادية ، نظرية عامةً على الدولة والتوزيع الجغرافي ٢٠١١ .
٨. منظمة الخليج العربي للاستثمارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي ، الدوحة ، ١٩٩٥.
٩. الكواري، نوره يوسف ، التركيبة السكانية في دولة قطر . (الواقع ومقترحات التطور في ضوء الإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون) ندوة السياسات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الدوحة،٢٠٠٤.
١٠. ألهيتي، نور زاد عبد الرحمن ، الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دولة قطر ، اللجنة الدائمة للسكان ، سلسلة دراسات سكانية الطبعة الأولى ، مايس ، ٢٠٠٩ .